

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الأربعون

فيينا، 10 و 11 حزيران/يونيه 2024

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

حشد الموارد المالية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والخمسون

فيينا، 25-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-25/م-5، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً متواصلاً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشيط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وينبغي النظر فيه مقترناً بتقرير اليونيدو السنوي لعام 2023، الذي يتضمن معلومات عن حشد الموارد المالية في تلك السنة.

أولاً - مقدمة

1- نظراً لمحدودية التمويل المتاح من ميزانية اليونيدو العادية لأنشطة التعاون التقني، حسبما هو محدد في دستور اليونيدو، فلا بد من حشد موارد من خارج الميزانية من أجل تقديم خدمات المنظمة. وكما هو مبين في تقرير اليونيدو السنوي لعام 2023 في قسم "التمويل والمساهمات المالية"، زادت الأموال التي حشدت في عام 2023 بنسبة 44 في المائة مقارنة بعام 2022، لتصل إلى أعلى مستوى تحققه المنظمة على الإطلاق وهو 328,4 مليون دولار أمريكي (دولار)، وبلغت الأموال المتاحة للتنفيذ 241,3 مليون دولار، بعد خصم تكاليف دعم البرامج. وارتفع مستوى الحافظة الإجمالية للمشاريع والبرامج التي ستنفذ في المستقبل بنسبة 17 في المائة مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت 725,6 مليون دولار.

2- وبلغ التمويل المقدم من الحكومات والمؤسسات 146,5 مليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل إنجازاً كبيراً، مما يؤكد الدور المحوري الذي تضطلع به اليونيدو في الاستجابة للطلب المتزايد على خدماتها من أجل تسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشكلت التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء أكبر حصة من التمويل بمبلغ 78,6 مليون دولار. وقادت ألمانيا مجموعة الشركاء الممولين الحكوميين البالغ عددهم 16 الذين ساهموا بأكثر من مليون دولار (بعد خصم تكاليف دعم البرامج) بمبلغ 33,7 مليون دولار، تليها إيطاليا



بمبلغ 9,6 ملايين دولار، واليابان بمبلغ 6,6 ملايين دولار، وسويسرا بمبلغ 6,6 ملايين دولار، والسويد بمبلغ 4,3 ملايين دولار⁽¹⁾.

3- وبلغت المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي مبلغا غير مسبوق وصل إلى 45,6 مليون دولار، في حين ارتفع التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية أيضا إلى 60,4 مليون دولار. وبالمثل، ارتفع حجم التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال إلى 29,3 مليون دولار في عام 2023.

ثانياً - محور التركيز المواضيعي والتقدم المحرز في حشد الأموال

4- يدل الأداء القوي من حيث حشد موارد جديدة لبرامج اليونيدو على الاعتراف الواسع بالمزايا النسبية للمنظمة وأهمية عملها في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- وتماشيا مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، واصلت اليونيدو دعم جهود حشد الموارد التي تبذلها الدول الأعضاء فيها من أجل تحقيق الأولويات المواضيعية الرئيسية للمنظمة. وظلت حماية البيئة محور تركيز المساهمات، بمبلغ 148,9 مليون دولار في عام 2023، أو 62 في المائة من إجمالي التمويل. وبلغت مخصصات تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية 42,1 مليون دولار، في حين استفادت المجالات المواضيعية المتعلقة بخلق الرخاء المشترك والخدمات الشاملة من 40,9 مليون دولار و9,4 ملايين دولار على التوالي.

6- وظل التركيز الجغرافي لمساهمات شركاء اليونيدو الممولين مكرسا في المقام الأول لأفريقيا، بمبلغ 67,0 مليون دولار، تليها التدخلات العالمية والأقليمية بمبلغ 59,4 مليون دولار، وآسيا والمحيط الهادئ بمبلغ 42,2 مليون دولار، وأمريكا اللاتينية والكاريبي بمبلغ 32,7 مليون دولار، والمنطقة العربية بمبلغ 30 مليون دولار، وأوروبا وآسيا الوسطى بمبلغ 9,9 ملايين دولار.

7- وبالإضافة إلى الجهات المانحة الحكومية الـ32 التي قدمت تبرعات إلى اليونيدو في عامي 2022 و2023، يمثل التمويل المتأتي من الصناديق المتعددة الأطراف وكذلك الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين أساسا تمويليا متنوعا بشكل متزايد للمستقبل. وتواصل المنظمة البحث عن مصادر مبتكرة للتمويل، بسبل منها المساهمات الإضافية من المصادر المتعددة الأطراف والثنائية التقليدية والناشئة، وتعمل على وضع خطط مالية معنية بالأثر لصالح الدول الأعضاء فيها. وتظل قوة اليونيدو ذات أهمية خاصة في إقامة شراكات ملموسة وموجهة نحو تحقيق النتائج مع القطاع الخاص، وكذلك أوجه التآزر مع المؤسسات الإنمائية المالية، لأنها نفذت بطريقة منهجية في برامج المنظمة للشراكة القطرية وعممت في جميع نهج اليونيدو في مجال التعاون الإنمائي.

8- وتعزز التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما يتضح من الزيادة المستمرة في الدعم المالي لخدمات التعاون الإنمائي التي تقدمها اليونيدو، ولا سيما من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الأفريقي والتجارة والمعايير، وكذلك الاقتصاد الدائري وإزالة الكربون والطاقة المستدامة، التي تعد من بين المجالات ذات الأولوية التي استبينت في إطار الحوار الرفيع المستوى الخامس بين اليونيدو والاتحاد الأوروبي الذي عقد في بروكسل في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(1) من بين الشركاء الممولين الحكوميين الآخرين الذين تجاوزت مساهماتهم مليون دولار بعد خصم تكاليف دعم البرامج المخصصة لتنفيذ المشاريع في عام 2023 (بملايين الدولارات) هناك: النرويج 3,6، كندا 3,3، الصين 3,1، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية 2,3، الاتحاد الروسي 2,2، فنلندا 2، النمسا 1,8، البحرين 1,4، جمهورية كوريا 1,3، الولايات المتحدة الأمريكية 1,3، الهند 1,2.

9- وعلى مدى السنتين الماضيتين، وفي إطار دورة التمويل الثامنة لمرفق البيئة العالمية (GEF-8)، واصلت اليونيدو تعزيز شراكتها مع المرفق وصندوقه اللذين يركزان على التكيف مع تغير المناخ، وهما صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغير المناخ. وقد حفز على زيادة التعاون مع مرفق البيئة العالمية طلب الدول الأعضاء على خدمات اليونيدو استجابة لجهود البرمجة التي تبذلها البرامج المتكاملة الرئيسية لدورة التمويل الثامنة لمرفق البيئة العالمية. وأفضى ذلك إلى موافقة مرفق البيئة العالمية على عدد كبير من مفاهيم المشاريع الشاملة لعدة قطاعات من أجل مواصلة تطويرها. وركزت جهود برمجة حافظة دورة التمويل الثامنة لمرفق البيئة العالمية التي تبذلها اليونيدو على نهج برنامجية قابلة للتطوير، أرست أساساً متيناً لزيادة الخدمات التي تقدمها المنظمة إلى الدول الأعضاء فيها من أجل معالجة أولوياتها، مع التركيز على العمل المناخي، والحلول التي يقدمها الاقتصاد الدائري، والتخلص من المواد الكيميائية الخطرة على طول سلاسل التوريد.

10- كما جرى توسيع نطاق التعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ من خلال مشاورات البرمجة الاستراتيجية وأنشطة التعاون مع الصندوق، ومشاركة اليونيدو النشطة في الحوارات الإقليمية للصندوق الأخضر للمناخ وأنشطة التعاون خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2023. وأدى ذلك إلى قيام اليونيدو بصوغ وتقديم مفاهيم إضافية ومقترحات كاملة تتعلق باستعداد الصندوق الأخضر للمناخ إلى الصندوق للنظر فيها.

11- وواصلت اليونيدو، باعتمادها صندوق التكيف، وضع مفاهيم للمشاريع ومقترحات شاملة في أفريقيا وآسيا. كما انضمت المنظمة إلى شراكة تسريع الابتكار المناخي التابعة لصندوق التكيف من أجل تسريع الابتكار في مجال التكيف مع تغير المناخ من خلال المنح الصغيرة وبرامج الدعم الفني على مستوى العالم، مما أدى إلى الموافقة على مشروع ذي صلة بقيمة 10 ملايين دولار.

12- وواصلت اليونيدو المساهمة بنشاط في عمل فريق الرقابة على الإدارة المالية التابع للأمم المتحدة، تعزيزاً للنهج المشتركة والمتسقة المطبقة على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إزاء الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء والبرامج المشتركة، على وجه الخصوص. ولا تزال هذه الأدوات ذات أهمية كبيرة في تيسير التعاون بين الوكالات، لا سيما على المستوى القطري، وحماية وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً - الاتجاه العام لبرامج فترة السنتين 2024-2025 والتوقعات بشأن حشد الأموال

13- خلال فترة السنتين الحالية، تواصل برمجة اليونيدو الاسترشاد بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، والتوجه الاستراتيجي الوارد في إعلان أبو ظبي (م ع-18/ق-1)، والقرارات المعتمدة مؤخراً، وكذلك بالأولويات التي حددها المدير العام على هذا الأساس. وكما شدد على ذلك في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، يلزم بذل جهود كبيرة للمضي قدماً في توسيع نطاق تدخلات اليونيدو والموارد اللازمة لتحقيق أثر أكبر. وقد تعزز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في هذا الصدد من خلال تدخلات عديدة واسعة النطاق جرت مؤخراً بدعم من كل من ألمانيا واليابان والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وعلى إثر الانتقال الناجح من طرائق التعاون القائم على المشاريع إلى تعاون يقوم على البرامج بدرجة أكبر، على النحو الذي جرى تجربته مع بلدان مثل سويسرا والنرويج، ستتواصل الجهود أيضاً من أجل تكرار النهج البرنامجية الرامية إلى زيادة تأثير خدمات اليونيدو وفعاليتها وكفاءتها لصالح الفئات المعنية.

14- ولا تزال التوقعات المتعلقة بحشد الموارد لدى الشركاء الممولين الرئيسيين لليونيدو إيجابية، في ظل وجود مجموعة كبيرة من الموارد قيد النظر من قبل الشركاء الممولين الحكوميين وكذلك الاتحاد الأوروبي ومرفق

البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف، وإن كانت بعض أدوات التمويل لا تزال عرضة لتقلبات دورية، وبالتالي فهي أقل قابلية للتنبؤ بها.

15- وستعزز اليونيدو أيضا دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع ما يتيح من فرص متصلة لتعزيز الابتكار وكوسيلة للبلدان النامية لتبادل المعارف وأفضل الممارسات والتكنولوجيات والموارد من أجل دعم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

16- وفي إطار إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ميثاق التمويل في عام 2019 من أجل تعزيز العمل التحويلي والتعاوني المطلوب من أجل النهوض بخطة عام 2030⁽²⁾. وشملت التزامات الدول الأعضاء بضمان تمويل مرن ويمكن التنبؤ به للتنمية تعهدا بزيادة الموارد الأساسية ومضاعفة مستويات الموارد الموجهة عبر الصناديق المعنية بالتنمية، سواء من الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات أو الصناديق المواضيعية التابعة لوكالة واحدة. وبعد خمس سنوات من اعتماد اتفاق التمويل، يجري استعراضه في إطار عملية تشاورية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2023. وستكون نتائج هذه العملية مهمة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

17- وتماشيا مع اتفاق التمويل، تدعو اليونيدو الدول الأعضاء فيها إلى تيسير التمويل الأطول أجلا وأكثر مرونة، سواء كان ذلك عن طريق التبرعات للأنشطة الأساسية من خلال صندوق اليونيدو للابتكار والتحول، أو التبرعات المقدمة للتدخلات المتعلقة بالتعاون الإنمائي، وخصوصا من خلال الصناديق الاستثمارية المواضيعية التابعة للمنظمة أو الجزء العام الغرض من صندوق التنمية الصناعية.

18- ويقوم صندوق الابتكار والتحول، بصيغته المعروضة على الدول الأعضاء في الوثائق IDB.51/6-PBC.39/6 و PBC.39/CRP.8 و IDB.51/CRP.11، بإعادة تنشيط الحساب الخاص السابق للتبرعات لأغراض الأنشطة الأساسية من أجل تمويل القدرات الأساسية اللازمة لتحويل عرض خدمات اليونيدو وقيادتها الفكرية، ولتوسيع نطاق عمليات المنظمة وتأثيرها. ويستهدف صندوق الابتكار والتحول ميزانية قدرها 15,8 مليون دولار خلال فترة السنتين الحالية على أن تحشد من الدول الأعضاء ومن الشركاء الآخرين من القطاعين العام والخاص ومن المؤسسات. وكانت المساهمات في صندوق الابتكار والتحول متواضعة حتى الآن، حيث كانت المملكة المتحدة الشريك الممول الوحيد الذي تجاوزت مساهمته 100 000 دولار. ومما يبعث على التشجيع الإعراب مؤخرا عن الاهتمام والدعم، ولا سيما التعهد بتقديم 300 000 دولار من صندوق قطر للتنمية في قطر.

رابعاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

19- لعل اللجنة تود أن تتظر في توصية المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.52/8-PBC.40/8؛

(ب) يقرر تفويض المدير العام سلطة الموافقة على المشاريع، التي تكون اليونيدو والجهات المانحة قد اختارتها، لتمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي 2024 و2025 وفقا للأولويات المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل 2022-2025؛ (IDB.49/8-PBC.37/8)

(2) A/74/73/Add.1

- (ج) يشجع الدول الأعضاء وبقية الشركاء الممولين على زيادة التبرعات المقدمة لليونيدو، بما في ذلك للصندوق الاستثماري للشراكة، وكذلك صندوق الابتكار والتحول وصندوق التجهيزات الكبرى التابعة لليونيدو؛
- (د) يشجع أيضا جميع الشركاء الممولين على النظر في التبرع بأموال غير مخصصة لأغراض بعينها، وتحديدًا لتمكين اليونيدو من الاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المساعدة وإعداد وتنفيذ أنشطتها البرنامجية على نحو فوري ومنسق؛
- (هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تتنظر في تقديم تبرعات لليونيدو لتمكينها من العمل مع مصادر التمويل التي تشترط التمويل المشترك، وذلك إما بالمساهمة في الصناديق الاستثمارية المخصصة أو بتقديم تمويل لأغراض خاصة على المستوى القطري أو العالمي؛
- (و) يشجع حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور نشيط في مشاطرة اليونيدو مسؤولة حشد أموال للأنشطة ذات الأولوية المتفق عليها بشكل مشترك، ويشجعها تحديدًا على أن تأخذ زمام المبادرة في استبانة الأموال المتاحة على المستوى القطري والحصول عليها، بما في ذلك فرص تقاسم التكاليف على الصعيد المحلي، وكذلك الأموال المتاحة من الشركاء الممولين الثنائيين، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، والبنك الدولي، وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛
- (ز) يوصي بشدة بأن تتعاون الدول الأعضاء مع المنظمة وتدعم جهودها الرامية إلى تطوير وتعزيز برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصة من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من أشكال التمازج، بغية ضمان التعريف الجيد بهذه المبادرات، والإقرار بصلتها الوثيقة بأهداف التنمية الدولية، وإتاحة ما يلزم من موارد لها."